العدد (2184) السنة الثامنة - الجمعة (8) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أكد دعمه لمنع المحافظات دخول القوات الأميركية لمدنها

الصدر يعارض زيارة بايدن ويهاجم افتتاح قنصلية أميركية بالبصرة

□ بغداد/ متابعة المدى

استنكرت الهيئة السياسية للتيار الصدري زيارة مرتقبة الى بغداد لما وصفته بـ "نائب رئيس دولة الاحتلال جو بايدن الى بغداد خلال الأيام القليلة المقبلة". وقال رئيس الهيئة كرار الخفاجي "ان هذه الزيارة تعد تدخلاً سافراً من قبل إدارة دولة الاحتلال في الشؤون الداخلية العراقية".

واضاف -حسب وصفه- أن "دولة الاحتلال" تمارس شتى الضغوط لتمديد بقاء قواتها في العراق داعياً الكتل السياسية الى "قطع الطريق امام ادارة دولة الاحتلال من خلال إنهاء الخلافات وتوحيد المواقف والرؤى في ما يتعلق بإنهاء وجود الاحتلال والمضي قدماً في عملية تقديم الخدمات للمواطنين".وطالب الخفاجي في تصريح مكتوب وزعه مكتبه القوى السياسية كافة بـ "إدانة هذه الزيارة غير المرحب بها وعلى جميع الأصعدة".

ومن المنتظر ان يبحث بايدن مع القادة العراقيين موضوع الانسحاب الاميركي من العراق تنفيذا للاتفاقية الامنية الموقعة بين البلدين اواخر عام عام ٢٠٠٨ وتنص من بين امور اخرى على انسحاب كامل القوات الاميركية من العراق بنهاية العام الحالي ٢٠١١.

لكن المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني قال: إن بلاده لم تتلق بعد طلباً لإبقاء قوات على الأراضي العراقية بعد نهاية العام الحالي.. واضاف: "خطتنا هي تنفيذ موجباتنا مع الحكومة العراقية وهي تقتضي سحب كل القوات الأميركية مع نهاية السنة الحالية ونحن مصممون على الالتزام بالاتفاق ونحن نسير في هذا المسار".

وأوضح كارني: "قلنا أيضاً اننا سنبحث طلباً من الحكومة العراقية بإبقاء وجود مستدام للقوات الأميركية لكن هذا الطلب لم يقدم بعد ونحن نسير باتجاه سحب كل قواتنا وعدم إبقاء أي جندي مع حلول ٣١ كانون الأول (ديسمبر) من هذه السنة".

وكان التيار الصدري هدد مؤخرا برفع التجميد عن جيش المهدي الجناح المسلح للتيار الذي سبق ان خاض معارك ضارية مع القوات الاميركية والحكومية في حال تقرر تمديد بقاء القوات الاميركية.

الصدر يدعو إلى ردع سياسي وشعبي لافتتاح قنصلية أميركية في البصرة

ومن جهته اكد الشيخ صلاح العبيدي الناطق الرسمي باسم الصدر رفض افتتاح قنصلية أميركية في محافظة البصرة. وقال الشيخ العبيدي في تصريح نقله المركز الاعلامي للهيئة السياسية للتيار الصدري "مقتضى الديمقراطية التي يقدسها الاميركيون هو احترام رأي الشعوب وممثليهم "كما يزعمون ولكنهم ضربوا هذه القدسية عرض الجدار عندما قدموا طلبا وقبلت الخارجية العراقية افتتاح قنصلية لهم في البصرة لأن مجلس المحافظة كان قد صوت بالاغلبية الكبيرة في الاسبوع الماضي على قرار يقضي بمنع دخول قوات الاحتلال الى المحافظة".

واضاف العبيدي: "ان المحتل سيتبجح بضرورة ادخال قوات داخل المحافظة لحماية القنصلية الاميركية". وقال: ان الصدر يدعو الى عدم مرور مثل هذه التجاوزات القانونية من دون ردود رادعة على المستوىالسياسي والشعبي لكي لا تتكرر محاولات الانتهاكات للسيادة العراقية.

وأوضح العبيدي: ان "أميركا لاتمارس ضغوطات على جميع الكتل السياسية لإبقاء قواتها في العراق وإنما على كتل سياسية معينة في النواب العراقي تتمثل في الكتل الكردية وعدد من قادة القائمة العراقية الذين يؤيدون تمديد بقاء تلك القوات في العراق"، مؤكدا ان "المجلس الأعلى الإسلامي وإئتلاف دولة القانون والتيار الصدري يعارضون تمديد بقاء تلك القوات في العراق ولن يصوتوا خلال إجتماع القادة السياسيين المرتقب لصالح تمديد بقاء تلك القوات".

وأضاف العبيدي: ان "كتلة الأحرار تعارض بشكل قاطع تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق تحت أي غطاء كان"، نافيا ان "يكون موقف الكتلة نابعا من ضغوطات تمارس عليها من جهات خارجية"، مبينا ان "الكتلة تشك في التصريحات المؤيدة من بعض القادة السياسيين لتمديد بقاء تلك القوات ذلك ان أميركا تراهن على تلك التصريحات لإبقاء قواتها في العراق".

وذكر ان "الكتل التي تؤيد تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق تتبنى ذلك الموقف، لأن هناك مصالح تجمعها بواشنطن"، مشيرا الى ان "تلك الكتل كشفت في وقت سابق عن مخاوف لديها من شن هجمات عليها بعد إنسحاب القوات الأميركية من العراق"، مشددا على ان "تلك المخاوف ليست سوى حجج لا تستند الى أي أساس وهي ترمي الى إبقاء العراق تحت الإحتلال".

وتابع: ان "موقف الأطراف العراقية المؤيدة لتمديد بقاء القوات الأميركية ينبع من مخاوف لديها من التهديد الذي تمثله دول الجوار العراقي"، منوها الى ان "كتلة الأحرار تطمئن تلك الأطراف بأنه بعد إنسحاب القوات الأميركية من العراق فإن التهديد الذي تمثله دول الجوار سيزول تماما"، مبينا ان "التهديد الذي تمثله دول الجوار العراقي نابع من معارضة تلك الدول لتمديد بقاء القوات الأميركية في العراق".

وافتتحت الولايات المتحدة الثلاثاء الماضية قنصلية مزودة ببنى تحتية نفطية مهمة في مدينة البصرة جنوب العراق. وقالت السفارة الاميركية في بغداد ان السفير جيمس جيفري افتتح رسميا الثلاثاء القنصلية العامة في البصرة. واشارت الى ان بداية الوجود الدبلوماسي الاميركي في البصرة يعود الى عام ١٨٦٩ لكن القنصلية العامة السابقة اغلقت ابوابها عام ١٩٦٧. وسيغطي التمثيل الدبلوماسي للقنصلية مناطق تشمل البصرة والمثنى وميسان وذي قار، وأعلن السفير ايضا تعيين بيبر كامبل في منصب القنصل العام.

مقاطعة المترجمين والمستثمرين العراقيين العاملين مع الاميركيين

كما طالب الصدر أنصاره بمقاطعة العراقيين العاملين مع الاميركيين وقال في رد على اسئلة لمؤيدين له بشأن مصير العراقيين الذين عملوا مع القوات الاميركية وخاصة المترجمين: "لايجوز العمل معهم".

ودعا ايضا الى "مقاطعة ونبذ" المستثمرين في العمل مع القوات الأميركية وبخصوص امكانية دمج الذين تركوا العمل معهم في التيار الصدري اجاب: "ليس (في) مواقع المسؤولية". وقتل مئات العراقيين واغلبهم من المترجمين الذين عملوا مع القوات الاميركية بعد غزو البلاد عام ٢٠٠٣. وتقول السفارة الاميركية في العراق وهي الاكبر في العالم ويعمل فيها نحو ثمانية آلاف شخص انها لا تستطيع معرفة عدد العراقيين العاملين لديها، لان عددا كبيرا منهم يعمل بعقود مع شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات مثل النقل والتنظيف، ويعد البنتاغون جيش المهدي التابع للصدر الذي يقدر عدد عناصره بستين الفا احد مصادر التهديد الرئيسة للقوات الاميركية ولاستقرار الاوضاع في العراق.

دعم قرار المحافظات منع دخول القوات الاميركية لمدنها

وعلى الصعيد ذاته قدم وفد رفيع المستوى يمثل الصدر الى مجلس محافظة البصرة مباركته لقراره الأخير القاضي بمنع دخول القوات الأميركية إلى البصرة، واوصل الوفد رسالة من الصدر الى مجلس البصرة تثمن قراره بحظر دخول القوات الاميركية الى مدن المحافظة الجنوبية مؤكدا ضرورة اتخاذ المحافظات الأخرى قرارا مماثلا.

وكان مجلس محافظة البصرة قرر في الثاني والعشرين من حزيران الماضي منع دخول القوات الأميركية إلى المحافظة استجابة لدعوة اطلقها الصدر في ايار الماضي الى جميع المجالس لمنع دخول القوات الأميركية إلى مدنها.

وتأتي هذه التطورات في وقت كشفت مصادر عراقية مطلعة عن وجود حوارات بين الحكومة والسفارة الاميركية لإيجاد آلية معينة للاحتفاظ ببقاء عدد من القوات الاميركية بنهاية العام الحالي. وقالت المصادر إن حوارات تجري بين الجانبين بهدف توقيع مذكرة تفاهم تسمح ببقاء عدد من القوات الاميركية بعد عام ٢٠١١ وعلى مدى خمسة أعوام. وأضافت أن لجوء الحكومة إلى هذا الإجراء هو لغرض تمرير الأمر من دون الرجوع إلى مجلس النواب. واوضحت أن الإدارة الاميركية تضغط على الحكومة لغرض حسم هذا الملف مع بدء العد التنازلي لإنهاء الاتفاقية الأمنية. ومن جانبه اعتبر رئيس اقليم كردستان العراق كمال كركوكي ان الوضع العراقي الحالي غير مؤهل لانسحاب القوات الاميركية معربا عن امله في ان يحصل اجماع سياسي بشأن بقائها او انسحابها. وقال كركوكي وهو قيادي بارز في الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان العراق في تصريحات صحافية ان الوضع العراقي الحالي غير مؤهل لانسحاب القوات الاميركية موضحا ان العراق ما زال يعاني العديد من المشاكل وعدم الاستقرار والحرب مستمرة ضد الارهاب.

واضاف: "كذلك لاتزال هناك ملفات عالقة والوضع بين الاخوة في قائمتي العراقية (بزعامة اياد علاوي) والتحالف الوطني (مجموعة من الاحزاب الشيعية) غير مستقر ومسألة الوزارات الامنية ما زالت باقية على حالها".

يذكر ان الكتل السياسية لم تتوصل الى اتفاق بخصوص مرشحي الدفاع والداخلية ولايزال رئيس الوزراء نوري المالكي يديرها بالوكالة.

وفي تصريحات له أمس فقد دعا عضو مجلس الشيوخ عن الحزب الجمهوري الاميركي المعارض جون ماكين ادارة بلاده إلى ابقاء ١٣ ألف جندي من القوات الاميركية في العراق بعد الموعد المحدد نهاية العام الحالي لإنهاء مهمتها القتالية في خطوة قال إنها تهدف للمساعدة في حفظ السلام في المناطق الساخنة.

وقال ماكين في مقابلة مع صحيفة فايننشال تايمز اللندنية: "إن هناك حجة مقنعة لابقاء القوات الاميركية في العراق إلى العام ٢٠١٢" برغم مطالبة حزبه بسحب القوات الاميركية من هناك. واضاف: "أنا اتحدث عن ابقاء ما بين ١٠ و ١٣ ألف جندي اميركي في العراق من اجل القدرات الاستخباراتية والقدرات الجوية وكذلك حفظ السلام في المناطق المتنازع عليها حول كركوك التي اعتقد أنها تشكل قضية ملحّة".

وابدى ماكين تفاؤله في امكانية التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن مع الحكومة العراقية وقال: "يتعين على الولايات المتحدة التقدم باقتراح بشأن ما تحتاج اليه في العراق واعتقد أن من الممكن جداً أن يتمكن العراقيون من الاقرار وبالإجماع بقبول الوجود الاميركي المتبقي الذي سيكون بالتأكيد غير قتالي وفني إلى حد كبير".

وكانت القوات الاميركية المقاتلة قد انسحبت بموجب الاتفاقية الامنية بين البلدين من المدن والقرى والقصبات العراقية في ٣٠ حزيران عام ٢٠٠٩. يذكر أن السفير الاميركي في العراق جيمس جيفري كشف السبت الماضي انه طلب من الكونغرس لعام ٢٠١٢ موازنة لسفارته قدرها ٦,٢ مليار دولار.

ومن المقرر ان تغادر القوات الاميركية وعديدها زهاء ٤٧ الف عسكري العراق آخر كانون الاول المقبل وفقا للاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن. وأعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في ايار الماضي انه سيجتمع بالكتل السياسية لتحديد الموقف من امكان الطلب من القوات الاميركية الموجودة في البلاد منذ عام ٢٠٠٣ تمديد فترة بقائها.

وثائق الفساد وسيلة للاستهداف السياسي بين العراقية ودولة القانون!

□ بغداد/ المدى- وكالات

كشفت القائمة العراقية عن توجهها لاستجواب وزير الدولة لشؤون الاهوار حسن الساري على خلفية وجود ملفات فساد في مشروع بناء خمسة آلاف وحدة سكنية في اهوار محافظتي ميسان والبصرة،المتحدث باسم العراقية حيدر الملا أكد في حديث خص به وكالة انباء فجر السلام اعتماد الآليات القانونية في الاستجواب من خلال إرسال حزمة من الاستفسارات لوزير الدولة للإجابة عنها قبل المباشرة باستجوابه في مجلس النواب ، النائب (حيدر الملا) المتحدث باسم القائمة العراقية اوضح " بعد أن حصلنا على مجموعة من الوثائق عن وجود ملفات فساد مالي وإداري في بناء خمسة آلاف وحدة سكنية في العمارة والمدينة والبصرة وبعد أن هجروا أهالي العمارة في تلك المناطق وصرفت بحدود ١٩٧ مليون دولار من أموال الشعب ، مشيراً إلى أنه هذا واقع الحال حيث أن هذه المناطق عبارة عن عشرين هيكل بيت ولم ينفذ المشروع مما أستوجب منا أن نطلب من وزير الدولة لشؤون الاهوار أن يطلعنا على تلك المشاريع من خلال استجوابات رفعناها بخصوص ذلك ونحن منتظرين الاجابة منه.

ائتلاف دولة القانون من جهته أيد التوجه إلى تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب غير انه اعترض على آلية الاستجواب، داعيا رئاسة المجلس إلى اعتماد السرية في الاستجواب لكي لا يأخذ بعدا سياسيا، أوضح ذلك النائب خالد الاسدي عن دولة القانون وقال في تصريح صحفي: " نحن ندعو رئاسة المجلس والكتل السياسية إلى أن تنتهج سياسية جديدة في الاستجوابات من خلال أن تتم الأسئلة من دون الإعلان عنه مضيفاً أنه وبعد ما نتأكد أن الرجل مفسد وأنه قد خالف الضوابط عند ذاك يتم الإعلان عن تفاصيل الاستجواب إلى الرأي العام لكي توجد هنالك نوع من حالة التوازن.

أما التحالف الكردستاني فلم يتردد في وصف الاستجواب بالاستهداف السياسي مشيرا إلى أن الأجدر بالمستجوب دعوة الوزير إلى التضييف قبل التوجه إلى استجوابه داخل مجلس النواب ، وقال النائب (محمود عثمان) في تصريح صحفي: " أن الاستجواب هو سياسي مئة بالمئة ، مضيفاً أن ماتم استجوابه سابقاً لمفوضية الانتخابات هو أيضاً كان سياسياً ، مشيراً إلى أنه يجب أن يكون قبل الاستجواب في البرلمان هو التضييف في البرلمان لتبيان الأمور وتوضيح ماهو مبهم لكن الذهاب مباشرةً إلى الاستجواب فهذا بعينه سياسي.

من جانبه طالب وزير الدولة لشؤون الأهوار، امس الخميس، القائمة العراقية بمحاسبة المتحدث باسمها حيدر الملا على خلفية التصريح الذي أدلى به بخصوص عزم العراقية على استجوابه بشأن مشروع بناء وحدة سكنية في مناطق الأهوار، وفيما أكد أن التصريحات "غير دقيقة" واعتبرها استهدافاً سياسياً لخلق أزمة جديدة بين الكتل، أبدى استعداده الكامل للخضوع للاستجواب أو تقديم أية معلومات بشأن المشروع.

وقال حسن الساري في حديث لـ"السومرية نيوز": إن "كلام النائب عن العراقية (حيدر الملا) غير صحيح وهو استهداف سياسي، يخلق أزمة بين الكتل السياسية"، مطالبا إياه "بتقديم اعتذار عما بدر منه".

وشدد الساري على "ضرورة أن تقوم الجهة التي ينتمي إليها الملا بمحاسبته باعتبار أن معلوماته غير دقيقة، الأمر الذي يضيف أزمة أخرى بين الكتل".

ميناء مبارك يدخل العراق في أزمة جديدة مع الكويت

□ بغداد /كانيوز

أعلن مستشار وزير النقل العراقي هادي العامري، أمس الخميس، إن وزارته طالبت مجلس النواب والحكومة باتخاذ موقف موحد رافض لبناء ميناء مبارك في موقعه المحدد، مبينا أن قانون البحار لا يعطي الحق للكويت بناء الميناء من دون الرجوع إلى الجانب العراقي.

وحذر وزير النقل العراقي هادي العامري، الذي ينتمي إلى كتلة التحالف الوطني، أمس حكومة الكويت من خطورة تشييد ميناء مبارك في موقعه المحدد سابقا، كون ذلك سيؤثر على علاقات البلدين.

وتوترت العلاقات بين البلدين الجارين حزيران الماضي على خلفية قرار السلطات الكويتية بناء ميناء المبارك بالقرب من ميناء خور عبد الله في البصرة بجنوب العراق، والأخير اعتبر أن المشروع الكويتي يؤثر على ممره المائي في الخليج العربي.

وقال مستشار وزير النقل كريم نوري لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز): إن "وزارة النقل طالبت مجلس النواب والحكومة باتخاذ موقف موحد رافض لبناء الكويت لميناء مبارك في الموقع المحدد"، مشيرا إلى أن "الرفض بني على نتائج دراسات أعدها خبراء ومتخصصون عراقيون في شؤون الموانئ".

وهدأت وتيرة التصعيد الإعلامي بين الجانبين مؤخرا بشأن الميناء بعد أن أوفد العراق لجنة مؤلفة من وزارتي الخارجية والنقل لبحث الموضوع مع الجانب الكويتي والإطلاع على المشروع عن كثب ومدى تأثيره على الممر المائي العراقي، لكن اللجنة لم تكشف عن نتائج زيارتها إلى الآن.

وأوضح نوري: أن "وزارة النقل تأمل ان تستجيب الكويت لطلب العراق بتغيير مكان إقامة ميناء المبارك"، مبينا أن "قانون البحار رقم ١٩٨٢ لا يعطي الحق لأي بلد بتشييد ميناء من دون أخذ موافقة الدولة المتشاطئة معه في المياه".

وتابع نوري أن "الموقع الحالي لميناء مبارك يشكل استفزازا للعراق ويؤثر بشكل كبير على اقتصاد العراق وموانئه".

وجاء القرار الكويتي بعد عام من وضع العراق حجر الأساس لميناء الفاو الكبير الذي من شأنه تغيير خارطة النقل البحري العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق، حسبما يقول المسؤولون العراقيون. واعتراض العراق على موقع بناء الميناء من الممكن ان يسبب في تأزم العلاقة بين البلدين، بعد أن تحسنت العلاقات نسبيا خلال السنوات الماضية.

وكان الرئيس العراقي السابق صدام حسين قد أمر باجتياح الكويت عام ١٩٩٠، على أثرها فُرضت على العراق عقوبات من المجتمع الدولي ووضع العراق تحت طائلة البند السابع الذي يجعل منه بلدا يهدد الأمن العالمي.

وشرع الجانبان بتشكيل لجان مشتركة لحل المشاكل القائمة بينهما ولاسيما مشكلة تعويضات حرب غزو الكويت من قبل نظام صدام حسين في ١٩٩١، وترسيم الحدود، والمفقودون الكويتيون، والحقول النفطية المشتركة، وغيرها.

وبرغم فتح كل واحدة من الدولتين سفارة لها في الدولة الأخرى، لكن بقاء مشاكل عالقة بينهما، يؤدي إلى توترات دورية في العلاقة بين الجانبين.

وأوفدت بغداد منتصف العام الماضي أول سفير لها إلى الكويت لإقامة "علاقات ستراتيجية وثيقة"، كما أوفدت الكويت أول سفير لها في بغداد منذ عام ٢٠٠٨